

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية*

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٧١ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الثانية والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويبيّن التقرير الأنماط والاتجاهات التي برزت فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ويتضمن توصيات لتحسين تنفيذ القرار.

* تأخر تقديم هذا التقرير لمراعاة تضمينه المعلومات الواردة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية.



أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٧١ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الثانية والسبعين. ويقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٤/٧١، مع التركيز على الشواغل المحددة فيه.
- ٢ - ويستند التقرير إلى الملاحظات التي أبدتها هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن رصد معاهدات حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة المختلفة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويشير التقرير أيضاً إلى المعلومات المستقاة من وسائل الإعلام الحكومية الرسمية في جمهورية إيران الإسلامية والمنظمات غير الحكومية.
- ٣ - وينوه الأمين العام بتواصل حكومة جمهورية إيران الإسلامية مع الأمم المتحدة وبالمذكرة المفصلة التي قدمتها الحكومة رداً على مشروع هذا التقرير. وقد استُرشد في إعداد هذا التقرير بتلك المعلومات وكذلك بالمشاورات التي جرت مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية.
- ٤ - وقد استمرت حكومة جمهورية إيران الإسلامية في التواصل مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة على نحو بناء وقدمت تقريرها الدوري الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي أيار/مايو، دعت الحكومة ثلاثة مقررين خاصين لمجلس حقوق الإنسان إلى زيارة البلد وهم: المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبى للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان. غير أنه لم يحدث أي تحسن في التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي لم يُسمح له بزيارة البلد حتى الآن. ومن دواعي تقدير الأمين العام أن الحوار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ظل مستمراً خلال عام ٢٠١٧.
- ٥ - ومنذ أن قُدِّم تقرير الأمين العام إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/34/40)، اتسمت حالة حقوق الإنسان بقمع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية. واستمر تطبيق عقوبة الإعدام بمعدلات مرتفعة، بما في ذلك على الأطفال المخالفين للقانون. واستمرت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تلقي العديد من الادعاءات التي تتعلق بحالات التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاحتجاز التعسفي، والمحاكمات الجائرة. واستمرت آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضاً في تلقي المعلومات تتعلق بالتمييز المتواصل ضد المرأة والاضطهاد المستمر لأفراد الأقليات الدينية والعرقية. ولوحظ حدوث تقدم محدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ ميثاق حقوق المواطنين^(١) الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(١) ميثاق حقوق المواطنين يعتبر وثيقة غير ملزمة، حيث إنه يجب أن يُقرأ بالاقتران مع القوانين والأنظمة القائمة الأخرى ولا يُقيد أحكامها. متاح على الرابط التالي: http://dublin.mfa.ir/uploads/Charter_on_Citizens_Right_96172.pdf.

ثانيا - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

ألف - عقوبة الإعدام

استخدام عقوبة الإعدام

٦ - منذ أن قدّم تقرير الأمين العام إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، استمر تطبيق عقوبة الإعدام بمعدلات مرتفعة. وعلى الرغم من أن ميثاق حقوق المواطنين ينص على أن "المواطنين لهم الحق في الحياة" (المادة ١)، فقد أُعدم ما لا يقل عن ٢٤٧ شخصا من بينهم ثلاث سيدات وثلاثة مجرمين أحداث في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧^(٢). ومعظم أحكام الإعدام يتعلق بجرائم المخدرات.

٧ - واستمرار مشكلة الاتجار بالمخدرات في السنوات الأخيرة يدل على عدم فعالية استخدام الإعدام كعقوبة رادعة في الجرائم المتصلة بالمخدرات. وقد ظل الأمين العام والعديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يؤكدون باستمرار على الحاجة الملحة إلى تعديل قانون مكافحة المخدرات^(٣).

٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أقر البرلمان تعديلات على قانون مكافحة المخدرات. وعلى الرغم من أن التعديلات الأولية المقترحة كانت تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام في بعض الجرائم غير العنيفة وإحلال عقوبة السجن لمدة تصل إلى ٣٠ عاما محلها، أدخلت عدة تعديلات تراجعية قبل التصويت النهائي. ونتيجة لذلك، أبقى المشروع النهائي على الإعدام كعقوبة يجوز تطبيقها في طائفة واسعة من جرائم الاتجار بالمخدرات على حسب كمية المخدرات المضبوطة ونوعها^(٤).

٩ - وأثناء عملية الإقرار، تقدم أعضاء البرلمان بطلب لوقف جميع عمليات الإعدام المتصلة بالمخدرات إلى حين انتهاء التصويت على مشروع القانون^(٥). وقدمت أسر من مرتكبي جرائم المخدرات طلبا مماثلا. وبالنظر إلى رفض السلطات القضائية إعلان هذا الوقف، بلغت عمليات الإعدام ذروتها، حيث سُجّلت ١٠٠ حالة إعدام على الأقل في تموز/يوليه^(٦). وكان الكثير من الذين أُعدموا مستوفين لشروط تخفيف العقوبة من الإعدام إلى السجن تحت مظلة القانون الجديد.

١٠ - ويُسلّم الأمين العام بأن سن القانون الجديد سيشكل تقدما كبيرا في تقييد استخدام عقوبة الإعدام ويمكن أن ينقذ حياة عدد كبير من السجناء الذين ينتظرون حاليا تنفيذ حكم الإعدام فيهم. غير أن الأمين العام يُذكر بأن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي تشرف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه جمهورية إيران

(٢) "Iran: a crisis of the right to life that cannot be ignored"، Human Rights and Democracy for Iran، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: <http://iranrights.org/newsletter>.

(٣) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/31/26، الفقرة ٥٨.

(٤) Amnesty International، "Iran must not squander opportunity to end executions for drug-related offences" ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/latest/news/2017/07/iran-must-not-squander-opportunity-to-end-executions-for-drug-related-offences/.

(٥) متاح على الرابط التالي: <http://hamshahrionline.ir/details/353801/Society/socialnews>.

(٦) "Iran Human Rights، "Iran: 100 executions carried out in the month of July" ١ آب/أغسطس ٢٠١٧، متاح على الموقع التالي: <https://iranhr.net/en/articles/2996/>.

الإسلامية منذ عام ١٩٧٥، أكدت مرارا وتكرارا أن جرائم المخدرات لا ينطبق عليها الشرط الوارد في المادة ٦ من العهد الذي يميز تطبيق عقوبة الإعدام وهو أن تكون من "الجرائم الأشد خطورة"، حيث إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عرفت هذه الجرائم بأنها جرائم القتل أو القتل المتعمد^(٧).

١١ - ويفرض القانون الدولي أيضا شروطا صارمة يجب أن تستوفيها أحكام الإعدام حتى لا تعتبر حرمانا تعسفيا من الحياة. بيد أن المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان أبلغوا أن ضمانات المحاكمة العادلة قد انتهكت في العديد من القضايا المحكوم فيها بالإعدام وأن الإجراءات فيها لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك إعدام نصرت الله خزايي في كانون الثاني/يناير، في حين أبلغت أسرته بأن قضيته لم يبت فيها بعد ولم يتم الفصل فيها. وقد ظل هذا الشخص محتجزا لأكثر من خمس سنوات بسبب جريمة تتعلق بالمخدرات ثم أُعدم في سجن قزوین دون إبلاغ أسرته بأنه سيتم تنفيذ حكم الإعدام^(٨).

١٢ - واستمر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضا في إثارة شواغل جدية إزاء تطبيق عقوبة الإعدام على طائفة واسعة من التهم، مثل المحاربة (معاداة الله) أو "سب النبي" أو "ازدراء الإسلام". ففي كانون الثاني/يناير، أيدت المحكمة العليا حكم الإعدام الصادر في حق سينا دهقان (٢١ عاما) بتهمة المحاربة بسبب رسائل أرسلها باستخدام تطبيق للرسائل الفورية عندما كان عمره ١٩ عاما. ويُزعم أنه أُقنع بالاعتراف بانتهاك القانون الإسلامي بعد أن تلقى وعدا كاذبا بأنه سيُفرج عنه إذا اعترف^(٩). وذكرت السلطات الإيرانية أن المحامين الذين يتولون الدفاع عنه طلبوا إعادة المحاكمة، وأن القضية لا تزال مفتوحة.

١٣ - وعلى الرغم من صدور تعميم في عام ٢٠٠٨ يحظر عمليات الإعدام العلني، فقد استمرت هذه الممارسة واستمرت الحكومة في تبرير استخدامها، بمبررات منها الزعم بأنها تردع عن ارتكاب بعض الجرائم. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٧، أُفيد بتنفيذ ١٢ حالة إعدام علنية على الأقل^(١٠). وفي كانون الثاني/يناير، سُنق سجينان علنا في مدينة سربل ذهاب (محافظة كرمانشاه، غرب إيران) بتهمة المحاربة. وفي نيسان/أبريل، سُنق رجل علنا في مدينة أراك (محافظة مركزي). ويظهر شريط فيديو تبثه وسائل الإعلام جمهورا كبيرا يحضر إعدامه^(١١)، ومن بينهم أطفال. والأمين العام لا يزال يعارض بحزم الإعدام العلني الذي يمثل ممارسة للإنسانية وقاسية ومهينة.

(٧) مفوضية حقوق الإنسان، "Using the death penalty to fight drug crimes violates international law, UN rights experts warn World Day against the Death Penalty – Saturday 10 October", 7 October 2015. Available from www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16581&LangID=E.

(٨) Human Rights Activists News Agency, "A prisoner executed in Qazvin before the end of due process", 22 February 2017. Available from www.en-hrana.org/prisoner-executed-qazvin-end-due-process.

(٩) Rachel Roberts, "Iranian man sentenced to death for 'insulting Islam' through messaging app", *Independent*, 30 March 2017. Available from www.independent.co.uk/news/world/iranian-man-sina-dehgham-death-sentence-insult-islam-muslim-line-messaging-app-arak-prison-amnesty-a7658466.html.

(١٠) Iran Human Rights, "Iran: 239 executions in the first half of 2017", 30 June 2017. Available from <https://iranhr.net/en/articles/2929/>.

(١١) انظر الرابط التالي: www.youtube.com/watch?v=zqO9JW7bc7g.

إعدام المجرمين الأحداث

١٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يُحرز أي تقدم نحو تنفيذ التوصية التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى إيران بأن تلغي عقوبة الإعدام للأطفال، بغض النظر عن ظروف الجريمة المرتكبة وطبيعتها (4-3/CRC/IRN/CO، الفقرة ٣٦). ولا يزال الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية هو تسع سنوات قمرية للفتيات و ١٥ سنة قمرية للذكور، وهو ما يقل كثيرا عن المعايير الدولية لقضاء الأحداث.

١٥ - وأنشأت حكومة جمهورية إيران الإسلامية لجنة وطنية لحقوق الطفل تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل. وأنشأت إيران كذلك فريقا عاما في إطار اللجنة التنفيذية المعنية بحقوق الأطفال والمراهقين التابعة للسلطة القضائية، لكي يضطلع بدعم جهود المصالحة ومنع عمليات الإعدام. ومع ذلك، نُفذَ حكم الإعدام خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما لا يقل عن ثلاثة أفراد لم يكونوا قد بلغوا سن الثامنة عشرة عند ارتكابهم الجرائم المزعومة. ففي كانون الثاني/يناير، أُعدم السيد أرمان بحر عسماني، الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة قتل ابن عمه في عام ٢٠١٢ عندما كان في السابعة عشرة من عمره، في سجن كرمان بعد أن سعى المحامون ونشطاء المجتمع المدني إلى الحصول على موافقة أقرب أقرباء القتيل على تخفيف الحكم. وأُعدم السيد حسن حسن زاده، الذي كان يبلغ من العمر ١٨ عاما، في كانون الثاني/يناير في سجن تبريز المركزي عقابا له على جريمة قتل ارتكبها عندما كان عمره ١٥ عاما^(١٢). وفي نيسان/أبريل، أُعدم السيد أشغار محمدي في سجن كراج المركزي عقابا له على جريمة قتل يزعم أنه كان قد ارتكبها منذ ٣٠ عاما تقريبا، عندما كان يبلغ من العمر ١٥ عاما^(١٣).

١٦ - وفي نيسان/أبريل، أعرب العديد من المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم البالغ بشأن حکمي الإعدام الصادرين في حق السيد المهدي بملولي والسيد بيمان باراندح، وأدانوا بشدة "الارتفاع غير المسبوق في معدل توقيع عقوبة الإعدام على متهمين ارتكبوا جرائمهم قبل أن يبلغوا ١٨ سنة"، ووصفوا هذا الارتفاع بأنه "دليل قاطع على أن التعديلات التي أدخلت في عام ٢٠١٣ على قانون العقوبات الإسلامي فشلت في وقف إعدام الأفراد المحكوم الذين حكم عليهم بالإعدام وهم أطفال"^(١٤). ففي بعض القضايا التي تقرر فيها إعادة محاكمة الأحداث بموجب هذه التعديلات، لم تتم المحاكمات دون أي مبرر حسب المزاعم. وفي بعض القضايا التي تقرر فيها إعادة محاكمة الأحداث، حكم عليهم القضاة مرة أخرى بالإعدام بعد أن اعتبروهم ناضجين بما فيه الكفاية لفهم طبيعة الجريمة. وفي قضية بيمان باراندح، أُوقف تنفيذ عقوبة الإعدام نظرا للجهود المصاحبة التي كانت جارية.

١٧ - وأُحيط الأمين العام علما أيضا بخطر الإعدام الذي يتعرض له عدة أشخاص آخرين حكم عليهم بالإعدام وهم أطفال. ومن بين هؤلاء السيدة زينب سيكانفاند لوكران التي أُهتت بقتل زوجها

(١٢) المرجع نفسه، "Iran: two juvenile prisoners executed"، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://iranhr.net/en/articles/2778/>.

(١٣) منظمة العفو الدولية، "Execution of man arrested at 16 exposes Iran's disregard for child rights"، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/latest/news/2017/05/execution-of-man-arrested-at-16-exposes-irans-disregard-for-child-rights/.

(١٤) OHCHR، "Respect international law": UN experts urge Iran to stop executions of two men sentenced to death as children"، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21547&LangID=E.

وهي في السابعة عشرة من عمرها. ورفض طلب الاستئناف الذي التمس فيه إعادة محاكمتها، وأرسل الحكم إلى مكتب تنفيذ الأحكام في مدينة اروميه في آذار/مارس ٢٠١٧. غير أن تنفيذ عقوبة الإعدام فيها لا يزال معلقا نظرا لجهود المصالحة الجارية.

١٨ - وحتى تموز/يوليه، كان هناك ٨٩ شخصا على الأقل ينتظرون تنفيذ عقوبة الإعدام التي حكم عليهم بها عندما كانوا أطفالا^(١٥)، وكان بعضهم قد قضى أكثر من عقد من الزمن في انتظار تنفيذ العقوبة. ووفقا لبعض المصادر غير الحكومية، يحتمل أن يكون الرقم الحقيقي أعلى بكثير بالنظر إلى ضعف التغطية التي تنالها هذه القضايا.

١٩ - إن إصدار أحكام تقضي بفرض عقوبة الإعدام على أفراد لم يبلغوا سن الثامنة عشرة وتنفيذ هذه الأحكام فيهم إنما يتعارض مع الالتزامات الدولية لجمهورية إيران الإسلامية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. ويحث الأمين العام حكومة جمهورية إيران الإسلامية على وقف إعدام الأطفال المخالفين للقانون، تمشيا مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها، وعلى إجراء استعراض خاص لجميع الحالات التي ينتظر أصحابها تنفيذ عقوبة الإعدام فيهم على جرائم ارتكبوها قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة، بهدف تخفيف أحكام الإعدام أو إلغائها كلية.

باء - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٢٠ - لا يزال استمرار ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في جمهورية إيران الإسلامية يدعو للقلق البالغ. ولا يزال القضاء يطبق عقوبات قاسية ولاإنسانية ومهينة، مثل بتر الأطراف والتعمية والجلد، التي يحظرها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويبرر العقوبات "الإسلامية" إذ يصفها على أنها عقوبات رادعة فعالة و "أكثر إنسانية" مقارنة بالسجن لفترات طويلة.

٢١ - وطبقا للمادة ٦٣٨ من قانون العقوبات الإسلامي، قد يحكم على الأشخاص الذين يتحدثون علنا المخطورات (الأعمال الحرام) بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ أيام وشهرين و ٧٤ جلدة. وهناك ما لا يقل عن ١٤٩ جريمة يعاقب يعاقب عليها بالجلد^(١٦).

٢٢ - وأفادت تقارير عن صدور ٩٨ حكما بالجلد في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، نفذ منها ٤٠ حكما^(١٧). وتنفذ منظمات غير حكومية أن هذا الرقم لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من العدد الإجمالي للحالات. وفي حزيران/يونيه، نقلت وسائل إعلام حكومية عن مسؤول في وزارة العدل في مقاطعة مازندران قوله إن عام ٢٠١٦ شهد إصدار "أحكام بمئات الآلاف من الجلدات"^(١٨).

(١٥) Amnesty International, "Iran: scheduled execution of man arrested as teenager is an all-out assault on children's rights", ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/latest/news/2017/08/iran-scheduled-execution-of-man-arrested-as-teenager-is-an-all-out-assault-on-childrens-rights/

(١٦) United States of America, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labour, "Iran 2016 human rights report", available from www.state.gov/documents/organization/265708.pdf

(١٧) Human Rights and Democracy for Iran, floggings by city database. Available from www.iranrights.org/projects/flogging

(١٨) Available from www.irna.ir/fa/News/82581253

٢٣ - وفي كانون الثاني/يناير، تلقى مراسل في نجف آباد، مقاطعة أصفهان، ٤٠ جلدة عقاباً له على تهمة "نشر الأكاذيب"، بعد أن نشر رقم خاطئاً بخصوص عدد الدراجات النارية التي صادرتها السلطات المحلية^(١٩).

٢٤ - وفي حزيران/يونيه أُلقي القبض على ٩٠ شخصا في قزوين بسبب إفطارهم خلال شهر رمضان؛ وقد تعرض ٢٠ منهم للجلد^(٢٠). ووقعت اعتقالات مماثلة أيضاً في مقاطعة فارس الجنوبية وفي أورمية. وفي عدة حالات، أفادت تقارير بأن أفراد ميليشيات الباسيج يساعدون في تنفيذ عمليات الاعتقال.

٢٥ - وفي تموز/يوليه، أفادت وسائل إعلام حكومية أن رجالاً في الثلاثين من عمره اتهم بمضايقة امرأة في مدينة مالاير، تلقى ٧٤ جلدة على الملأ وأدين بالسجن لمدة سنتين والنفي لمدة سنتين آخرين إلى بلدة شرق المقاطعة. ويُظهر شريط العقوبة أن طفلاً واحداً على الأقل حضر تنفيذ عقوبة الجلد في حق هذا الرجل^(٢١).

٢٦ - وقد أُبلغ أيضاً عن تسع حالات بتر وحالة تعمية واحدة. وفي شباط/فبراير، أكد رئيس الجهاز القضائي ماجد كرامي قرار المحكمة العليا بإصدار حكم بتعمية عين واحدة والسجن سبع سنوات في حق امرأة عقاباً لها على هجوم بالحمض ارتكبه قبل عامين ضد امرأة أخرى، خلف فقدان ضحيتها لبصرها^(٢٢). وفي أيار/مايو، حكم القسم ١١ للمحكمة الجنائية في طهران بتطبيق الحد (بتر أربعة أصابع من اليد اليسرى) على اثنين من السجناء المتهمين بالسرقة. وفي مقابلة مع وسائل إعلام حكومية، اعترف أحدهما بأنه ارتكب الجريمة في محاولة يائسة لدفع ثمن علاج طبي لزوجته^(٢٣).

٢٧ - وفي تموز/يوليه، أفادت وسائل إعلام حكومية أن قوات أمن الدولة في باكديشت طافت بثمانية مدانين في الشوارع^(٢٤). وتم تطبيق معاملة مهينة مماثلة أيضاً في نيسان/أبريل على ثلاثة أفراد تم الطواف بهم في بلدة دهلران في محافظة إيلام عملاً بأمر من المدعي العام في دهلران^(٢٥).

٢٨ - ولا تزال حالات التعذيب وسوء معاملة السجناء، ولا سيما السجناء السياسيين، تمثل مصدر قلق بالغ. وتفيد تقارير أن حالات التعذيب يمكن أن تحدث أثناء استجوابات مطولة، لا يقدم خلالها أي نوع من أنواع المساعدة القانونية للشخص المحتجز. ويتمثل الغرض الرئيسي من هذه الممارسة في استخراج الاعترافات التي تستخدم بعد ذلك كأدلة مقبولة في المحكمة. واستمر أيضاً التوثيق الجيد لفترات الحبس الانفرادي الطويلة، وظروف الاحتجاز المهينة في العديد من السجون، علاوة على الحرمان من العلاج الطبي.

(١٩) Available from www.isna.ir/news/95101911558

(٢٠) Ludovica Laccino, "Iranian town has flogged 20 people caught eating in public since start of Ramadan", *International Business Times*, 13 June 2017. Available from www.ibtimes.co.uk/iranian-town-has-flogged-20-people-caught-eating-public-since-start-ramadan-1626084

(٢١) Available from www.isna.ir/news/96041306966

(٢٢) "Iran to blind acid-attack woman in retribution punishment-Tasnim", Reuters, 3 February 2017. Available from www.reuters.com/article/iran-judiciary-retribution-idUSKBN15H2JC

(٢٣) Reported at www.rokna.ir/ (1 June 2017)

(٢٤) Reported by Mehr State run news Agency (1 July 2017)

(٢٥) Available from www.mehrnews.com/news/3951403

٢٩ - ولا تزال حالة السجون في جمهورية إيران الإسلامية تشكل مصدر قلق كبير. وعلى الرغم من النداء المستمر من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما المكلفة منها بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، لم تشجع السلطات بعد في إجراء إصلاح أكثر شمولاً في السجون من أجل منع إدارات السجون من التصرف خارج نطاق مهامها، وتحميل المسؤولية لمن يقفون وراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٠ - ويذكر الأمين العام بأن أحكام الجلد والتعمية أو بتر الأعضاء إلى جانب الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية تشكل انتهاكاً للحظر المطلق للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الواردة على وجه الخصوص في المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٢٦). وهو يشير أيضاً إلى أن الحصول على الرعاية الصحية للسجناء هو معيار أدنى معترف به عالمياً فيما يخص معاملة السجناء وهو حق ينص عليه القانون الإيراني.

٣١ - ويحث الأمين العام حكومة جمهورية إيران الإسلامية على أن تجعل من أولوياتها إعادة النظر في موقفها من "الدعم الجزئي" فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمت إليها في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بشأن التعذيب وسوء المعاملة وحظرها. كما يدعو السلطات إلى التحقيق في جميع حالات الحرمان من الرعاية الطبية واتخاذ إجراءات صارمة ضد الجناة وتوفير سبل الانتصاف وإعادة التأهيل للمضحايا.

جيم - حالة المرأة

٣٢ - رحب الأمين العام بالمواقف القوية التي أعلنها الرئيس حسن روحاني لصالح تمكين المرأة خلال حملته الانتخابية^(٢٧) وكذلك الاعتراف، بموجب المادة ١١ من ميثاق حقوق المواطن، بحق المرأة في المشاركة النشطة والفعالة في صنع السياسات والتشريعات والإدارة والتنفيذ والإشراف وتكافؤ الفرص الاجتماعية. ويأمل بشدة أن تترجم هذه الالتزامات والمبادئ إلى تقدم ملموس بالنسبة للمرأة الإيرانية.

٣٣ - ولم تختز أي من النساء الـ ١٣٧ اللواتي تقدمن بطلب من أجل الترشح للرئاسة عملية فحص مجلس أوصياء الدستور، وهو ما نتج عنه غياب أي مرشحات للانتخابات الرئاسية، وفي تموز/يوليه، لم تعين أي امرأة على رأس وزارة في حكومة السيد روحاني الجديدة. ووفقاً للخريطة التي تبين حالة المرأة في مجال الشؤون السياسية لعام ٢٠١٧ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد البرلماني الدولي، تحتل جمهورية إيران الإسلامية المرتبة ١٧٧ من بين ١٩٣ بلداً^(٢٨). وأشارت الحكومة إلى أن عدد البرلمانيات تضاعف في الانتخابات الأخيرة، وإلى أنه تم في عام ٢٠١٣ انتخاب أكثر من ٦ ٠٠٠ امرأة في المجالس الحضرية والقروية، مقابل ١ ٣٧٥ في عام

(٢٦) قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٦٦٣ جيم (د-٢٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ و ٢٠٧٦ (د-٦٢) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧، بصيغته المنقحة والمعتمدة بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (UN-Doc A/Res/70/175) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(٢٧) في أيار/مايو، أعلن الرئيس روحاني خطة شاملة لمعالجة "التقدم المتفاوت للمرأة في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة، علاوة على مشاركتها في الاقتصاد والسياسة".

(٢٨) Available from www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/femmesenpolitique_2017_english_web.pdf?la=en&vs=1123

١٩٩٨. وفي نهاية تموز/يوليه، صرحت فهيمة فرهمندبور، نائبة وزير الشؤون الداخلية المكلفة بالمرأة والأسرة، لوسائل إعلام حكومية قائلة إن "معدل البطالة بين النساء قد زاد بنسبة ١٠ في المائة في العام السابق، وأن معدل البطالة في صفوف النساء الحاصلات على تعليم عال يعادل ضعف معدل البطالة بين الرجال، وأن ٤٥ في المائة من النساء لا يحصلن على مرتب"^(٢٩).

٣٤ - وأعرب الأمين العام في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، عن قلقه إزاء حملة قمع الناشطات في مجال حقوق المرأة (A/HRC/34/40، الفقرة ٣٧). ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير بخصوص عدد من الحالات المزعومة الجديدة للتخويف والمضايقات.

٣٥ - ويبلغ الحد الأدنى لسن الزواج ١٣ عاما للفتيات و ١٥ عاما بالنسبة للفتيان، ولكن من الممكن تزويج الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٠ سنوات بموافقة الوالد أو بإذن من المحكمة. ويساور الأمين العام القلق من أن التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومؤخرا لجنة حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (CRC/C/IRN/CO/3-4، الفقرة ٢٨)، لم تؤد إلى إلغاء الأحكام القانونية التي تجيز زواج الأطفال. وهو يشعر بالجزع من مواصلة السلطات الإيرانية ادعاءها بأنه قد يكون من مصلحة الفتيات اللواتي لم يتجاوزن سن التاسعة أن يتزوجن. ويشكل زواج الأطفال تهديدا للسلامة الجسدية والعقلية للأطفال ويتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية التي تكفلها اتفاقية حقوق الطفل.

٣٦ - وفي تموز/يوليه، أفاد منبر إعلامي حكومي أن ٤١ ٠٠٠ طفل دون سن ١٥ عاما يتزوجون سنويا في إيران. وكشف المقال أيضا أن النصيب الأكبر من الفتيات اللواتي تزوجن دون سن ١٠ سنوات يوجد في مقاطعتي سيستان وبلوتشستان الواقعتين في الجنوب الشرقي^(٣٠).

٣٧ - واستمر تطبيق القواعد التمييزية المتعلقة باللباس الخاص بالنساء والفتيات في عام ٢٠١٧. وقد أدت هذه القواعد إلى تعليق وحظر مشاركة رياضيات إيرانيات في منافسات وطنية ودولية وتهديد من يعارضن الحجاب القسري. في شباط/فبراير ٢٠١٧، منعت لاعبة شطرنج من المنافسة في البطولات المحلية بسبب ما ورد من ظهور لها في مسابقة وهي لا ترتدي الحجاب^(٣١). وفي نيسان/أبريل، أبعاد الاتحاد الإيراني لكرة القدم داخل القاعة شيوه أميني من المنتخب الوطني بعد العثور على صورة لها في شبكات التواصل الاجتماعي تظهر فيها وهي تلعب مرتدية سروالا قصيرا وبدون حجاب^(٣٢). وخلافا

^(٢٩) Reported at <http://en.isna.ir/> (1 August 2017).

^(٣٠) Reported at www.irna.ir/en/ (30 July 2017).

^(٣١) *Women in the World*, "Iranian chess player banned from tournaments because she did not wear hijab", 21 February 2017. Available from <https://nytlive.nytimes.com/womenintheworld/2017/02/21/iranian-chess-player-banned-from-tournaments-because-she-did-not-wear-hijab/>

^(٣٢) Lizzie Dearden, "Former member of Iranian women's football team 'banned from sport' after being photographed without veil", *Independent*, 27 April 2017. Available from www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-womens-rights-hijab-veil-shiva-amini-instagram-photos-shorts-abroad-my-stealthy-freedom-futsal-a7706496.html

للمادة ٣٦ من ميثاق حقوق المواطن^(٣٣)، استمر اعتقال عدد متزايد من النساء وهن يقدن سياراتهن بسبب ارتدائهن "حجاباً مخالفاً" (أي غير مطابق للشرعية الإسلامية).

٣٨ - وفي أيار/مايو، تلقت مسيح علي نجاد، مؤسسة حركة "الحريات المتخفية" عبر الإنترنت، تهديدات بالقتل في شبكات التواصل الاجتماعي من قبل رجال دين يُزعم أنه ينتمون إلى الحرس الثوري بسبب شنّها حملة ضد الحجاب الإلزامي^(٣٤). في وقت كتابة هذا التقرير، لم تؤد دعوة اثنين من أعضاء البرلمان بعد إلى فتح أي تحقيق في التصريحات التشهيرية التي أدلى بها رجل دين خلال خطبة جمعة ضد هذه الناشطة.

٣٩ - وظل حق المرأة في حرية التنقل محدوداً للغاية. ففي كانون الثاني/يناير، أفادت وسائل إعلام حكومية أن امرأتين اعتقلتا بسبب ركوب دراجات نارية في مدينة ديزفول، وهو الأمر الذي اعتبره قائد الشرطة المحلية "منافياً للقواعد والقيم الثورية". وأشارت السلطات الإيرانية إلى أنه تم إطلاق سراح امرأتين. ويلاحظ الأمين العام أن البرلمان بدأ في تموز/يوليه مناقشة إمكانية تعديل المادة ١٨ من قانون جوازات السفر التي تلزم المرأة بالحصول على إذن من زوجها أو "ولي أمرها" قبل السفر إلى الخارج. غير أنه لم يجرز أي تقدم فيما يتعلق بهذا القانون وجميع القوانين الأخرى التي تميز ضد النساء والفتيات والتي لا تزال سارية المفعول.

دال - القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

حرية الرأي والتعبير

٤٠ - يشير الأمين العام إلى التصريحات العديدة التي أعرب فيها الرئيس روحاني عن تأييده لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة^(٣٥). بيد أن قمع الصحفيين والكتاب والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي والمدافعين عن حقوق الإنسان قد ازداد في الفترة التي سبقت الانتخابات في أيار/مايو، إذ تعرّض عدد كبير منهم للاستجواب والاعتقال على يد أجهزة الاستخبارات وفيلق الحرس الثوري الإيراني. ولا يزال القضاء يفرض أحكاماً شديدة بالسجن على الأفراد الذين يمارسون بطريقة سلمية حقهم في التمتع بحرية التعبير، وذلك بسبب ارتكابهم المزعوم لجرائم معرّفة تعريضاً غامضاً، وهي جرائم الدعاية ضد الدولة وإهانة الشخصيات السياسية أو الدينية والإضرار بالأمن القومي. ولوحظ أيضاً إغلاق الصحف والمجلات، وزيادة رصد وتصفية وحجب المواقع الشبكية التي تعرض أخباراً وتحليلات سياسية. وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، أثر استمرار الاتجاه المتمثل في اعتقال الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال وسائل الإعلام تأثيراً سلبياً على عقد انتخابات حرة ونزيهة وقائمة على المشاركة (A/HRC/31/26، الفقرة ٣٠).

(٣٣) تكرر المادة ٣٦ من ميثاق حقوق المواطن حق كل مواطن في أن تحترم خصوصيته وأن يظل مسكنه وحيزه الشخصي وممتلكاته وسياراته في مأمن من البحث والتفتيش.

(٣٤) *Women in the World*, "Exiled My Stealthy Freedom founder received death threats for campaign against compulsory hijab", 29 June 2017. Available from <https://nytlive.nytimes.com/womenintheworld/2017/06/29/exiled-my-stealthy-freedom-founder-receives-death-threats-for-campaign-against-compulsory-hijab/>.

(٣٥) انظر <http://www.asriran.com/fa/news/538090>

٤١ - ووفقاً لمنظمة "مراسلون بلا حدود"، أفيد بأنه اعتباراً من حزيران/يونيه، كان ما لا يقل عن ١٢ صحفياً و ١٤ من المدوّنين والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي إما قيد الاحتجاز وإما محكوماً عليهم بعقوبة، بسبب أنشطة سلمية نفّذوها قبل الانتخابات الرئاسية، بينما كان آخرون يخضعون للمراقبة وغيرها من أشكال المضايقة والترهيب من جانب سلطات الدولة.

٤٢ - وفي آذار/مارس، أُلقي القبض على السيدة هنجامة شهيدي، وهي ناشطة سياسية وصحفية، وحُكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات، بتهمة "التجمع والتواطؤ بقصد الإضرار بأمن الدولة" وكذلك "الدعاية ضد النظام". وأشارت تقارير إلى أنه في تموز/يوليه ٢٠١٧، كانت السيدة شهيدي في حالة حرجة في سجن إيفين في طهران حيث أفيد بأنها تُحتجز في الحبس الانفرادي وحيث نفّذت إضراباً عن الطعام لمدة ٢٩ يوماً احتجاجاً على اعتقالها. وقد سبق أن اعتُقلت في عام ٢٠٠٩ في ظل ظروف مشابهة جداً وبنفس التهم، وذلك أيضاً قبل انعقاد الانتخابات الرئاسية في تلك السنة. وأشارت السلطات الإيرانية إلى أنه قد أُفُرج عنها. وفي آذار/مارس، وبعد مرور أقل من شهر واحد على إطلاق سراح محرّر سابق في إحدى الصحف يُدعى السيد إحسان مزنداراني، عاود الحرس الثوري اعتقاله. وبعد ذلك فوراً، أُضرب السيد مزنداراني عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله والذي اعتبره "غير قانوني، وذا دوافع سياسية، وتعسفياً"^(٣٦). وكان السيد مزنداراني ضمن مجموعة تضم ما لا يقل عن ١٨ صحفياً اعتُقلوا قبل الانتخابات في عام ٢٠١٣. وأفيد بأن حالته الصحية كانت قد تدهورت بشكل خطير في وقت كتابة هذا التقرير.

٤٣ - وفي حزيران/يونيه، أُلقي القبض على المصورة الصحفية السيدة أصال إسماعيل زادة، التي كانت قد سجنّت من قبل، وذلك من دون توجيه أي تهمة إليها، أثناء مرافقتها لزوجها إلى محكمة الثقافة والإعلام في طهران. وأفيد أيضاً بأنه تمّ، في نفس الشهر، استدعاء العديد من الصحفيين والمستشارين الإعلاميين الإصلاحيين الآخرين الذين عملوا في حملة الرئيس حسن روحاني الانتخابية، لغرض استجوابهم^(٣٧).

٤٤ - وجرى حجب مئات المواقع الشبكية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧. وفي آذار/مارس، قام الحرس الثوري الإسلامي بإلقاء القبض على ١٢ من مديري بعض القنوات التي تبث محتواها عبر أكثر تطبيقات التراسل شعبية، تطبيق "تيليغرام"، كما تم حذف محتوى هذه القنوات. وفي يوليو/تموز، بدأ ستة منهم إضراباً عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم، واستحالة وصولهم إلى محاميهم وحصولهم على معلومات عن التهم الموجهة إليهم^(٣٨). وفي نيسان/أبريل، أدان وزير الاستخبارات، السيد محمود علوي، علناً، زيادة حالات احتجاز الصحفيين والناشطين على الإنترنت، على الرغم من أن العديد من هذه الاعتقالات قد نُفذ بمبادرة من وزارته، حسبما

Reporters Without Borders, "Two journalists jailed in run-up to Iranian New Year", 16 March 2017. (٣٦)

.Available from <https://rsf.org/en/news/two-journalists-jailed-run-iranian-new-year>

Center for Human Rights in Iran, "Photojournalist who worked for Rouhani's presidential campaign arrested without charge", 22 June 2017. Available from www.iranhumanrights.org/2017/06/photojournalist-who-worked-for-rouhanis-presidential-campaign-arrested-without-charge/

"Detained pro-Rouhani Telegram channel admins repeatedly denied legal counsel three months after arrests", 5 July 2017. Available from www.iranhumanrights.org/2017/07/detained-pro-rouhani-telegram-channel-admins-repeatedly-denied-legal-counsel-three-months-after-arrests/

أفادت به تقارير. ونقلت وسائل إعلام تديرها الدولة عن السيد علوي اعترافه بأن وزارته "قامت بتصفية" سبعة ملايين موقع سبكي خلال فترة ولاية الرئيس روحاني الأولى. وإن القيود المفروضة على حرية الإعلام تعارض مع المادة ٢٦ من ميثاق حقوق المواطن، والذي يكرس الحق في التماس الآراء والمعلومات وتلقيها ونشرها دون قيود. وأشارت حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى أن الشبكات الاجتماعية وشبكات المراسلين الكثيرة الأنشطة مطالبة بالتسجيل لدى المجلس الأعلى للفضاء السيبراني.

٤٥ - وفي وقت صياغة هذا التقرير، كان المرشحون السابقون للرئاسة، مير حسين موسوي ومهدي كروبي وزهراء رهنورد، لا يزالون قيد الإقامة الجبرية دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. وإذا أخذ في الاعتبار التأكيدات التي قدمها الرئيس روحاني، في مناسبات عديدة، بأنه سيطلق سراحهم قريباً، يحث الأمين العام السلطات الإيرانية على الإفراج عنهم فوراً.

٤٦ - كذلك، تعرّض بعض الفنانين وأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين عبروا علناً عن آرائهم للتهديدات والمضايقات وجرى اعتقالهم واحتجازهم. وفي تموز/يوليه، أفيد بأن الشرطة وقوات الأمن، مدعومةً بعناصر في ملابس مدنية، فرّقت تجمعاً كان المشاركون فيه يحيون الذكرى السنوية السابعة عشرة لوفاة أحمد شملو، وهو شاعر شعبي، وبأنها اعتقلت عدة مشاركين، من بينهم أحد الأعضاء الكبار في رابطة الكتاب الإيرانيين.

٤٧ - واستمر السجناء السياسيون في المخاطرة بحياتهم من خلال إضرابهم عن الطعام كشكل من أشكال الاحتجاج على اعتقالهم التعسفي، وظروف السجون، وسوء المعاملة. وفي كانون الثاني/يناير، أعربت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية عن جزعها إزاء الحالة الصحية الحرجة للعديد من سجناء الرأي المضربين عن الطعام على نحو يهدد حياتهم بهدف الطعن في شرعية احتجازهم^(٣٩). وكان من بينهم سعيد شيرزاد وعلي شريعتي ومحمد رضا نكونام وحسن راستيغاري مجد ومهدي كوخيان ونزار زكا ومحمد علي طاهري آرش صادقي. وكانوا جميعاً لا يزالون في السجن في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٤٨ - ويشير الأمين العام إلى أن حرية الرأي والتعبير تكتسي أهمية بالغة في كل مجتمع. وهو يشعر بقلق خاص إزاء استمرار النمط المتمثل في اعتقال الصحفيين والنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي واحتجازهم وملاحقتهم بشكل تعسفي. ويكرر الأمين العام دعوته السلطات الإيرانية إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم الصحفيون والمحامون الذين احتجزوا لا لسبب سوى أنهم مارسوا، بصورة مشروعة وسلمية، حقهم في حرية التعبير.

حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم النقابيون

٤٩ - ظلّ المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والطلاب والناشطون في مجال حقوق المرأة وأعضاء النقابات العمالية يواجهون قيوداً شديدة وتُفرض عليهم أحكام شديدة بالسجن من قبل المحاكم الثورية، بتهمة انتهاك قوانين الأمن القومي. وظلت الإجراءات القضائية أمام هذه المحاكم تشوبها انتهاكات

(٣٩) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 'Iran: prisoners of conscience at risk of dying after prolonged hunger strike', UN expert warns، ٩ كانون الثاني ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21071&LangID=E

منهجية للإجراءات القانونية الواجبة ولأصول المحاكمات العادلة. وبقي المحامون المدافعون عن السجناء السياسيين وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يتعرضون لمعاملة مماثلة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان السيد عبد الفتاح سلطاني، وهو محام بارز في مجال حقوق الإنسان، ما زال يقضي عقوبة السجن لمدة ١٣ عاماً بعد أن وجهت إليه تهم تتعلق بالأمن القومي. واستمر محامون آخرون معنيون بحقوق الإنسان في التعرض للمضايقة والاستجواب من قبل موظفين في الاستخبارات والأمن.

٥٠ - واعتباراً من يوليو/تموز، كانت نرجس محمدي وآرش صادقي وأتنا دايمي وجولروخ إبراهيمي إيراي وسعيد شيرزاد وعلي شريعتي، فضلاً عن عدد من المدافعين عن البيئة والناشطين في مجال الحقوق المدنية من ترك آذرين وأكراد، لا يزالون في السجن، وذلك بسبب الانخراط في أنشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران. ويساور الأمين العام قلق بالغ إزاء الحالة الصحية لبعض هؤلاء السجناء، وإزاء ظروف الاحتجاز المفروضة عليهم، والاستمرار في حرمانهم بشكل منهجي من العلاج الطبي. وفي حزيران/يونيه، ظل آرش صادقي في حالة حرجة بسبب إضرابه عن الطعام لفترة طويلة، وحرمانه من العلاج الطبي المناسب أثناء احتجازه. وأفادت تقارير أنّ الحرس الثوري أبلغ السيد صادقي بأنه لن يُسمح له بمغادرة السجن وهو على قيد الحياة^(٤٠). وتشير السلطات الإيرانية إلى أن الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه كانوا يحصلون على الرعاية الطبية بصورة منتظمة.

٥١ - ولا تزال النقابات العمالية المستقلة ممنوعة من العمل؛ وغالباً ما يُطرد المشاركون في الإضرابات ويتعرضون لخطر القبض عليهم؛ ويخضع قادة النقابات العمالية للملاحقة باستمرار بعد أن توجه إليهم تهم فضفاضة تتعلق بتهديد الأمن القومي، ويُحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة. وفي تموز/يوليه، كان أحد عشر نقابياً لا يزالون في السجن بعد أن أجريت لهم محاكمات لا يبدو أنه قد جرت فيها مراعاة الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وكان منهم ينتظرون نتائج محاكماتهم أو الطعون التي قدموها.

٥٢ - وفي أيار/مايو، وبمناسبة عيد العمل، سمحت السلطات الإيرانية بأن تنظم في طهران احتفالات مجالس العمل التي ترعاها الدولة فقط، في حين مُنع النقابيون المستقلون من إحياء عيد العمل علناً، بمن فيهم أعضاء الاتحاد الحر للعمال الإيرانيين والذي نظم تجمّعاً خارج مبنى البرلمان. وأفادت تقارير بأن الشرطة صادرت اللافتات واللوحات التي كان المحتفلون يرفعونها. وفي تموز/يوليه، أصدر أكثر من ألف مدرّس إيراني بياناً دعوا فيه إلى الإفراج عن السيد محسن عمراي، وهو معلم سجن بسبب دفاعه، سلمياً، عن حقوق المعلمين في مدينة بوشهر الساحلية في الجنوب.

٥٣ - وفي تموز/يوليو، أعيد السيد إسماعيل عبيدي، الأمين العام السابق لرابطة المعلمين الإيرانيين، إلى سجن إيفين لمواصلة تنفيذ الحكم الصادر بحقه بالسجن لمدة ست سنوات بسبب نشاطه السلمي، على الرغم من حصوله على وعد من مسؤول في القضاء بالحصول على تسريح مؤقت لمدة طويلة. وألقت منظمة المخابرات التابعة لحرس الثورة الإسلامية القبض على السيد عبيدي في يونيو/حزيران ٢٠١٥ بعد منعه من مغادرة إيران لحضور مؤتمر دولي للمعلمين في كندا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، حكم القاضي أبو القاسم سالافاتي، من الفرع ١٥ من المحكمة الثورية، عليه بالسجن لمدة ست سنوات بتهمة "الدعاية ضد الدولة" و "التواطؤ ضد الأمن القومي"، بسبب نشاطه السلمي في دعم حقوق المعلمين.

Human Rights Activists News Agency, "A report about latest status of Aresh Sadeghi", 25 July 2017. (٤٠)

.Available from www.en-hrana.org/report-latest-status-arash-sadeghi

٥٤ - وفي تموز/يوليه، أعيد السيد رضا شهابي، وهو ناشط عمالي بارز، إلى سجن رجائي شهر في كراج، بعد إطلاق سراحه بستين. وأفيد بأن المدعي العام قرر أنه ينبغي أن يقضي السيد شهابي ثلاثة أشهر أخرى في السجن للتعويض عن المدة التي أُفْرِج عنه خلالها للحصول على الرعاية الصحية. وأُبلغ السيد شهابي في ما بعد بأن السلطات قررت إنفاذ حكم إدانة سابق مدته سنة واحدة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان السيد شهابي لا يزال مضرباً عن الطعام. وأشارت السلطات الإيرانية في بلاغها إلى أنه قد أُفْرِج عن السيد شهابي منذ ذلك الحين.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتلقى عدداً كبيراً من الشكاوى المقدمة من أسر ضحايا عمليات الإعدام التي وقعت في عام ١٩٨٨. وفي بيان مشترك صدر في شهر آذار/مارس، دعت ٢٠ منظمة من منظمات حقوق الإنسان السلطات إلى وقف أعمال المضايقة والتحويل والملاحقة التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان الباحثون عن الحقيقة والعدالة نيابة عن الأفراد الذين أعدموا دون محاكمة أو اختفوا قسراً خلال الثمانينات، والتي تتعرض لها أسرهم^(٤١). ومن بين هؤلاء منصور بكهيش، ومريم أكبري - مونفريد وراحلة رحيمبور. وفي شباط/فبراير، نُقل السيد أحمد منتظري ابن الراحل آية الله حسين علي منتظري، والذي كشف عن تسجيل صوتي لوالده يندد فيه بعمليات الإعدام وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢١ عاماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلى سجن إيفين لقضاء عقوبته، ولكن أُفْرِج عنه بعد ذلك بساعتين تقريباً.

٥٦ - وإنّ التذرع بالأمن القومي لتوجيه تهم إلى الأفراد بسبب قيامهم بالتعبير عن آرائهم أو المشاركة في التجمعات السلمية لا يؤدي إلى تعريض سلامتهم البدنية للخطر فحسب، بل يقوّض أيضاً عملهم كمدافعين عن حقوق الإنسان وكنقايين، ويزرع الخوف في المجتمع. ويشير الأمين العام إلى أن الاستمرار في مضايقة الناشطين والمحامين في مجال حقوق الإنسان والذين يضطّعون بدور أساسي في تمثيل موكلهم وحماية سيادة القانون، وفي مواصلة منعهم من ممارسة عملهم، يشكل خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى جمهورية إيران الإسلامية بأسرها.

هاء - الاعتقال واحتجاز التعسفيان لمزدوجي الجنسية

٥٧ - حدّد الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي نشوء نمط يتمثل في حرمان بعض مزدوجي الجنسية حرماناً تعسفياً من الحرية في عام ٢٠١٦ (A/HRC/WGAD/2016/28، الفقرة ٤٨). وقد تأكّد هذا النمط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، مع استمرار احتجاز عدة مواطنين مزدوجي الجنسية، هم روبا صابري نوبخت، وكمران غديري، وكاران فافداري وزوجته، وعبد الرسول دري أصفهاني، وصبري حسنبور. وتدعو حالة باقر نمازي، ونازاني زغاري - راتكليف، والدكتور أحمد رضا جلاي، إلى القلق الشديد.

٥٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أُلقي القبض على السيد باقر نمازي، وهو موظف سابق في منظمة الأمم المتحدة للطفولة يبلغ من العمر ثمانين عاماً، لدى وصوله إلى إيران. وكان قد سافر إلى إيران بهدف تأمين الإفراج عن ابنه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حكم على كل منهما بالسجن لمدة ١٠ سنوات

(٤١) Human Rights Watch, "Joint statement on Iran: repression of those seeking truth and justice for 1980s killing needs to stop", 8 March 2017. Available from www.hrw.org/news/2017/03/08/joint-statement-iran-repression-those-seeking-truth-and-justice-1980s-killing-needs-to-stop.

بتهمة "التواطؤ مع دولة معادية". وفي آذار/مارس، نظرت محكمة الاستئناف في قضيتي السيد نمازي وابنه. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قرار المحكمة مجهولاً. وعقب اتصالات أجراها مع السلطات الإيرانية، أُبلغ الأمين العام بأنه قد سُمح للسيد نمازي بالحصول على علاج طبي. ومع ذلك، لا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار احتجاز السيد باقر نمازي، لا سيما في ضوء سنّة المتقدمة وحالته الصحية الحرجة. وهو يود أن يكرر دعوته إلى التعجيل بإطلاق سراح السيد نمازي لأسباب إنسانية.

٥٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتُقل الدكتور أحمد رضا جلاي، وهو طبيب ومحاضر وباحث في طب الكوارث ومقيم في السويد، من قبل موظفين في وزارة الاستخبارات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عُرض على الفرع ١٥ للمحكمة الثورية في طهران، من دون حضور محاميه، وأُبلغ بأنه متهم بـ "التجسس" وأنه قد يواجه عقوبة الإعدام. وهو لا يزال قيد الحبس الاحتياطي. وأفيد بأن سلطات الادعاء أخبرت محاميه أنه بإمكانه أن يتولى المرافعة في قضيته، لكنها رفضت اطلاعه على ملفات المحكمة.

٦٠ - وفي نيسان/أبريل، رفضت المحكمة العليا الطعن الثاني المقدم من السيدة نازانين زغاري - راتكليف، وهي إيرانية - بريطانية تعمل مديرة مشروع في مؤسسة تومسون رويترز، اعتقالها عناصر الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٦ أثناء عودتها إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ولم يُنح لمحامي السيدة زغاري راتكليف الوقت المناسب للدفاع عن موكلته، كما أنها مُنعت من التكلم في محاكمتها. وقد اعتبر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في آب/أغسطس ٢٠١٦ (A/HRC/WGAD/2016/28) (الفقرة ٥٦) أن احتجازها كان تعسفياً. وحكم عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بالسجن لمدة خمس سنوات بعد توجيه "تهم سرية" إليها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت السلطات لا تزال تحتجز بجواز سفر ابنتها البالغة من العمر ٢٢ شهراً. وكانت الطفلة في رعاية جدّتها في إيران، ولم يكن ممكناً أن ترى والدها. وأشارت السلطات الإيرانية إلى عدم فرض أي حظر سفر على الطفلة.

٦١ - وأظهرت تقارير أن الإجراءات المتخذة بحق مزدوجي الجنسية مشوبة بانتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة و ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك فرض الحبس الانفرادي، ومنع الاتصال بمحام، وممارسة ضغط عاطفي ونفسي للتوقيع على الأقوال، كما حدث مع الدكتور جلاي. وفي أيار/مايو، أفاد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بأن احتجاز شخص آخر مزدوج الجنسية معتقل منذ عام ٢٠١١، اسمه كمال فروغي، هو احتجاز تعسفي، ودعا إلى إطلاق سراحه على الفور (A/HRC/WGAD/2017/7).

واو - معاملة الأقليات

٦٢ - لا يزال الأمين العام يساوره القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات العرقية والدينية.

٦٣ - ففي آذار/مارس، أكدت محكمة الاستئناف في طهران الحكم الصادر في عام ٢٠١٥ عن الفرع ٢٨ من المحكمة الثورية بإدانة إبراهيم فيروزي، الذي اعتنق المسيحية، بالسجن لمدة خمس سنوات، بموجب اتهامات تتعلق بـ "الأمن القومي". ووفقاً للمعلومات المتاحة، فقد حوكم السيد فيروزي ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٠، وليس ذلك لسبب سوى تحوله من الإسلام إلى المسيحية، والادعاء بقيامه بتنظيم اجتماعات دينية مسيحية. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أفادت التقارير بأن ١١ شخصاً على الأقل ممن اعتنقوا المسيحية والرئيس السابق للكنيسة الآشورية الخمسينية في جمهورية إيران الإسلامية

أدينوا بتهمة ”العمل ضد الأمن القومي، وبأنهم تلقوا أحكاماً مشددة بالسجن صادرة عن الفرع ٢٦ من المحكمة الثورية في طهران“. ولا تزال ترد معلومات بشأن المعاملة التمييزية للمسلمين السنة، وأعضاء طائفة اليرسان، وأتباع دراويش غونابادي.

٦٤ - ولا يزال اضطهاد أعضاء الطائفة البهائية مستمرا بلا هوادة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان ما يزيد عن ٩٠ بهائياً، بمن فيهم سبعة من قادة الطائفة البهائية المعروفين باسم ياران، ما زالوا في السجن بسبب معتقداهم الدينية. وقد أُلقي القبض على القادة السبعة في أيار/مايو ٢٠٠٨، وهم يقضون عقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة التجسس، و ”الدعاية ضد النظام“، و ”التآمر والتواطؤ بغرض تعريض الأمن القومي للخطر“، و ”نشر الفساد في الأرض“. وقد انتهت للتو السنة التاسعة من عقوبة السجن التي يقضونها، وهم لا يزالون محرومين من عدد من الحقوق التي يحق لجميع السجناء الآخرين الحصول عليها بموجب القانون الجنائي، بما في ذلك التسريح المؤقت والإفراج المشروط. وفي نيسان/أبريل، أشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أنّ احتجاج ٢٤ من أتباع الطائفة البهائية هو أمر تعسفي؛ وخلص إلى أنّهم قد جرى توقيفهم واحتجازهم في انتهاك لحقهم في حرية الدين (A/HRC/WGAD/2017/9).

٦٥ - وكان من دواعي تشجيع الأمين العام الالتزام الذي تعهد به الرئيس روحاني أثناء حملته بتعزيز المساواة في الحقوق لجميع الإيرانيين وضمان التعايش السلمي بين جميع المجموعات العرقية^(٤٢). ويلزم اتخاذ تدابير عملية بشكل عاجل لترجمة هذه الالتزامات إلى واقع عملي.

٦٦ - ويحث الأمين العام الحكومة على احترام حرية ممارسة الدين الذي يختاره الفرد، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، دون خوف من الاضطهاد أو التمييز، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجدد الأمين العام نداء سلفه إلى الحكومة بأن تحترم الحق في حرية الدين والمعتقد، وأن تتصدي لجميع أشكال التمييز في جميع مناحي الحياة، وأن تدعم وتنفذ التشريعات التي تحمي الأقليات والأفراد، وأن تضمن الإفراج عن جميع الأفراد المسجونين على أساس دينهم أو معتقدهم.

٦٧ - وواصلت قوات الأمن استهداف النشطاء العرقيين الذين يشجعون على الاعتراف بثقافتهم ولغتهم. ففي آذار/مارس، كان عباس لساني، وهو ناشط كردي-أذربيجاني في مجال الحقوق العرقية، قد احتُجز في المحكمة الثورية في مشكين شهر بتهمة ”العمل ضد الأمن القومي“ و ”الدعاية ضد الدولة“ لقيامه بالدعوة إلى اعتراف الدولة بلغته الأم^(٤٣). وفي شباط/فبراير، في اليوم الدولي للغة الأم، أفادت الأنباء بأنه قد صدرت أحكام بالسجن لمدة طويلة على النشطاء علي رضا فارشي، وأكبر آزاد، وبهنام شيخي، وحامد منافي بسبب دفاعهم بشكل سلمي عن حقوق الأكراد الأذربيجانيين^(٤٤). وأشارت

(٤٢) Available from <https://twitter.com/IranNewspaper/status/861499681481912320>

(٤٣) Center for Human Rights in Iran, “Iranian Azeri rights activist on trial for advocating mother language”, 14 April 2017. Available from www.iranhumanrights.org/2017/04/iranian-azeri-rights-activist-on-trial-for-advocating-mother-language/

(٤٤) Association for the Human Rights of the Azerbaijani People in Iran, “Report of the situation of Iranian Azerbaijanis regarding human rights: June 2016”, 20 July 2016. Available from www.ahraz.org/report-on-the-situation-of-iranian-azeris-regarding-human-rights-juni-2016/

السلطات الإيرانية إلى أن هذه القضايا لا تزال قيد التحقيق. وفي حزيران/يونيه، كان مرتضى مرادپور، وهو ناشط من الترك (الأذربيجانيين)، أُطلق سراحه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من سجن وسط تبريز بعد ٦٥ يوما من الإضراب عن الطعام، قد أعيد القبض عليه لقضاء بقية عقوبة السجن الصادرة ضده^(٤٥). وفي تموز/يوليه، كانت سهيلة كارغار، وهي ناشطة أخرى من الترك الأذربيجانيين، قد حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة الانتماء إلى جماعة تعتزم الإخلال بالنظام العام. وكانت السيدة كارغار قد أنشأت منتدى في عام ٢٠١٤ يسمى "قوس قزح الأمم في إيران" ودعت الناس إلى مناقشة المواضيع المتصلة بالتحديات التي تواجهها مختلف فئات الأقليات^(٤٦). وقالت السلطات الإيرانية أنه تم تحويل عقوبتها إلى غرامة قدرها عشرون مليون ريال.

٦٨ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو من عام ٢٠١٧، ثمة ادعاءات بأن قوات أمن الحدود الإيرانية قد قتلت ثلاثين كردياً من الكُلبار (حاملي الحقائق على الحدود) وأصابت ستين آخرين بجراح. وأفيد بأن الأكراد الإيرانيين ممثلون تمثيلاً زائداً فيما بين الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في إيران، ويقال إن السجناء السياسيين الأكراد يمثلون ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للسجناء السياسيين في البلد^(٤٧).

٦٩ - كما استمر الإبلاغ عن القمع الذي يتعرض له أفراد الأقليات العرقية في سيستان وبلوشستان، وهي منطقة تضم بعضاً من أكثر المقاطعات في البلد تأخرًا في التنمية وضعفاً في الموارد. ووردت أيضاً تقارير عن استمرار التمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى طائفة العرب الأهواز.

ثالثاً - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٧٠ - صدقت جمهورية إيران الإسلامية على ست من المعاهدات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان وهي من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٧١ - ويرحب الأمين العام بتعاون جمهورية إيران الإسلامية مع هيئات المعاهدات، وقد تحسن هذا التعاون في السنوات الأخيرة. وجرى النظر في التقرير الأول المقدم من جمهورية إيران الإسلامية إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/IRN/CO/1) في آذار/مارس ٢٠١٧. ويلاحظ الأمين

(٤٥) متاح على الرابط التالي: <https://www.en-hrana.org/tag/morteza-moradpour>.

(٤٦) Human Rights Activists News Agency, "Sohaila Kargar sentenced to 5 years in prison", 24 July 2017. Available from www.en-hrana.org/sohaila-kargar-sentenced-5-years-prison <https://www.en-hrana.org/sohaila-kargar-sentenced-5-years-prison>.

(٤٧) Association of Human Rights in Kurdistan of Iran-Geneva, "Bi-annual summary report for the attention of the UN Special Rapporteur on the Situation of Human Rights for Iran", June 2017. Available from www.kmmk-ge.org/2017/06/07/bi-annual-summary-report-for-the-attention-of-the-un-special-rapporteur-on-the-situation-of-human-rights-for-iran/.

العام، مع ذلك، أن السلطات لم تقدم بعد تقريرها الدوري بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ويدعو الحكومة إلى ضمان تقديم التقارير بشكل دقيق ومنظم وفي الوقت المناسب إلى جميع هيئات المعاهدات وكذلك المتابعة الفعالة لتوصياتها.

٧٢ - ويشجع الأمين العام الحكومة على الامتثال التام لآليات المتابعة لهيئات المعاهدات وعلى توفير المعلومات التي طلبتها هيئات المعاهدات بشأن تنفيذ التوصيات المقدمة في ملاحظاتها الختامية.

باء - التعاون مع الإجراءات الخاصة

٧٣ - يرحب الأمين العام بالمشاركة المستمرة والحوار المستمر بين الحكومة الإيرانية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وبالردود المقدمة على العدد الكبير من البلاغات التي أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى جمهورية إيران الإسلامية. وتشير غالبية البلاغات إلى حالات للتعذيب وإساءة المعاملة، بما في ذلك الحرمان من العلاج الطبي للسجناء، وعمليات الإعدام، والاعتقال التعسفي واحتجاز الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، واضطهاد الأقليات الدينية، والمحاکمات غير العادلة، والأعمال الانتقامية ضد الأفراد بسبب اتصاّهم بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧٤ - ويعرب الأمين العام عن قلقه الشديد إزاء الهجمات التي تُشن في وسائط الإعلام التي تديرها الدولة والتي تهدف إلى تشويه العمل الذي تقوم به المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية عن طريق الطعن في مصداقيتها واستقلالها. وقد أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بيانه الافتتاحي إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان عن قلقه إزاء حوادث التهديدات والشتائم الشخصية التي استهدفت المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة^(٤٨). ويشجع الأمين العام الحكومة على إبداء التعاون التام مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وإن كان يعرب عن أسفه لأنها لم تسمح لها بزيارة البلد.

٧٥ - ويرحب الأمين العام بدعوات زيارة البلد الموجهة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وسوف تكون هذه أول زيارات للبلد من جانب المكلفين بولايات إلى جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ٢٠٠٥، وسيمثل ذلك خطوة إلى الأمام في تنفيذ الدعوة الدائمة التي أصدرتها الحكومة في ٢٠٠٢ إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة كانت قد وافقت من حيث المبدأ على زيارات الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد. ويشجع الأمين العام أيضاً الحكومة على الرد بالإيجاب على طلبات الزيارات التي تلقتها من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات.

(٤٨) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "رفض تيسير الوصول وعدم التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لن يحلّ من التدقيق في سجل حقوق الإنسان لأي دولة" ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21687&LangID=A>

جيم - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٧٦ - دأب المفوض السامي على إثارة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان مع المسؤولين الإيرانيين. وعلى وجه التحديد فقد تدخل لصالح الأحداث الجانحين المعرضين لخطر الإعدام. ويرحب الأمين العام بهذه التبادلات ويشجع الحكومة على مواصلة الحوار بشأن تنفيذ التوصيات التي تلقتها أثناء الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل والاستفادة من برامج التعاون التقني لمفوضية حقوق الإنسان بهدف إلغاء وتقييد استخدام عقوبة الإعدام في القانون والممارسة في الوقت ذاته.

رابعا - التوصيات

٧٧ - يود الأمين العام أن ينوه بمشاركة حكومة جمهورية إيران الإسلامية مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، التي تحسنت في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، يود الأمين العام أن يشجع حكومة جمهورية إيران الإسلامية على المضي قدما على وجه السرعة بالالتزامات الواردة في ميثاق حقوق المواطن وترجمتها إلى سياسات وممارسات. وبناء على الملاحظات الواردة في هذا التقرير، يقدم الأمين العام التوصيات المحددة أدناه.

٧٨ - يؤكد الأمين العام مجددا نداءه العاجل إلى الحكومة باعتماد وقف اختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، ووقف الحكم على الأطفال بالإعدام، والقيام بدون شروط بوقف جميع عمليات الإعدام للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام على جرائم ارتكبوها عندما كانوا أطفالا. وينبغي إنهاء ممارسة الإعدامات العلنية.

٧٩ - ويحث الأمين العام الحكومة على إلغاء جميع القوانين التي تجيز اللجوء إلى التعذيب وسوء المعاملة كشكل من أشكال العقاب.

٨٠ - ويحث الأمين العام الحكومة على كفالة أن يتسنى للمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين أداء مهامهم بأمان ودون تدخل لا موجب له بسبل من بينها إيجاد الخوف من الاعتقال والاحتجاز والملاحقة القضائية، وكفالة الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون الذين يُحتجزون لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير بصورة مشروعة وسلمية.

٨١ - ويحث الأمين العام الحكومة على ضمان الامتثال للمعايير الدولية للمحاكمة وفق الأصول القانونية وضمانات المحاكمة العادلة في جميع الحالات. ولابد من تصحيح الممارسات المتبعة من قبيل منع محامي الدفاع من التشاور مع موكلهم أو احتجاز السجناء السياسيين دون توجيه اتهامات لهم بشكل رسمي.

٨٢ - ويحث الأمين العام الحكومة على إلغاء جميع الأحكام التمييزية الواردة في جميع القوانين والتي تؤثر على المرأة، وفقا للمعايير الدولية، ووضع استراتيجيات وطنية للتصدي للممارسات الضارة والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال. ويحث الحكومة أيضا على ضمان حماية المدافعين عن حقوق المرأة من العنف والتخويف والأعمال الانتقامية.

٨٣ - ويحث الأمين العام الحكومة على اتخاذ خطوات فورية لحماية حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وعرقية، والتصدي لجميع أشكال التمييز ضدهم. ويجدد الأمين العام دعوته إلى السلطات بالإفراج عن القادة البهائيين السبعة.

٨٤ - ويحث الأمين العام الحكومة على متابعة الملاحظات الختامية لجميع هيئات المعاهدات؛ والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ويحث الحكومة أيضا على ضمان سرعة تقديم تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري التي تأخر تقديمهما منذ عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٣، على التوالي.

٨٥ - ويشجع الأمين العام جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها البناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن متابعة جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، وكذلك التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.